

## نحو إعادة النظر في عُرف الجلوة العشائرية

د. عبدالله العساف\*

عندما يعتزم أحدنا الخوض في الحديث والنقاش والتحليل حول عدد من المظاهر المجتمعية الأردنية في ما يخص العادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية، التي يبدو أنها رسخت واستقرت اجتماعياً وسلوكياً وأخلاقياً، بفعل الممارسة والتكرار، فإننا قلماً نتوقف مع أنفسنا وقفة نقدية عقلانية فاحصة لمضمون وأشكال ودواعي وظروف ووظائف مثل هذه العادات والأعراف. حتى لكأنه قد استقر في عقولنا أنها أصبحت من العادات المقدسة التي لا ينبغي المساس بها، كوننا نبالف في دورها في التعبير عن أصالة قبائلنا ومجتمعنا وعشائرتنا الأردنية، وكأنها السياج المنيع للقيم والأخلاق والوحدة المجتمعية وحتى الوطنية.

المنظرة الجديدة التي تحتمها الضرورة. ومن المؤكد أن هذا لا يشكل خطراً على شخصيتنا الأردنية، أو على منظومة قيمنا وتقاليدنا. لكن للأسف فإن العديد منا لديه نظرة سلبية تجاه هذا الأمر، لأنه يختزل شخصيتنا وهويتنا وثقافتنا وتاريخنا وتراثنا في التقليد المحافظ الذي لا يتماشى مع تطور الحياة. فيصينا الوهم أن هذه العناصر كلها مهددة بالاندثار إذا حاولنا تجديدها وتعديل سلوكنا نحوها.

مثل هذه المقدمة تخص الحديث التالي الذي يدور حول عرف "الجلوة العشائرية". وهي تقليد أردني ترسخ منذ أمد بعيد، ولن أتطرق إلى تعريف هذا العرف، كونه معلوماً للجميع، وهذه تستدعي عبارات تقليدية مشهورة من قبيل "العطوة العشائرية" التي هي عبارة عن الهدنة الأمنية (الأمان) التي يعطيها المعتدي عليه أو ذويه للمعتدي أو ذويه، وهي عبارة عن مهلة زمنية ليتسنى لهم ترتيب الأمور، ومنها أيضاً "الصلح العشائري" الذي يُعقد بين الطرفين، لينتهي حالة العداء. ومنها أيضاً "الجلوة العشائرية" التي تطبق على الجاني أو أهله أو أقاربه في جرائم محصورة مثل جرائم القتل أو هتك العرض أو الاغتصاب أو الخطف بالإكراه.

لقد عرفت "الجلوة العشائرية" في المجتمع الأردني بأنها تخص الجرائم السابقة الذكر، واعتبرت شكلاً من أشكال العرف القانوني العشائري، ولها ارتباط وثيق بمفهوم القضاء العشائري المستمد من الأعراف

نحن في الواقع ننسى أو بالأحرى نتجاهل حقيقة أن هذه العادات والأعراف، هي بطبيعتها متطورة ومتغيرة، ولكنها تبقى محافظة على وظيفتها التي وجدت من أجلها، تماماً مثلما أن مجتمعنا الأردني تطور وديناميكي ثقافياً واجتماعياً وسلوكياً، وهذا ليس مقتصرًا على الشعب الأردني حسب، بل إن كل الشعوب هذا هو شأنها، فهذا من سنن التطور والتغير، التي تعبر عن حيوية وتفاعل وليس جموداً وتكلساً وتوقفاً عن التطور.

يمكننا أن نُعيد النظر في كثير من الأعراف والعادات دون أن ننسى أو أن نلغي رمزياتها أو قيمتها الإنسانية، أو أن نهدر وظيفتها الاجتماعية والأخلاقية، بل إننا يمكن أن نعمق هذه الوظيفة أكثر وأكثر بما يجعل العرف أو العادة أصدق تعبيراً عن أصالتنا ووجداننا ومشاعرنا وعواطفنا، التي نرغب أن نُبديها في مثل هذه المناسبات والأحوال. ولذا فإنه يتوجب علينا، لا سيما منا أولئك الذين هم من أصحاب العقول التقليدية المتعصبة أو المحافظة، أن ننظر دائماً إلى الواقع والظروف والأحوال المتغيرة، نعم، الناس هم الناس، والأردنيون هم الأردنيون، الذين أنتجوا ورسخوا هذه التقاليد، ولكن علينا أن نوسع نظرتنا إلى الحياة وإلى الظروف، وأن نُعيد إغناء قاعدة ووظيفة عاداتنا وأعرافنا وتوسيعها، استجابة إلى النظرة الجديدة التي تحتمها الضرورة. ومن المؤكد أن هذا لا يشكل خطراً على استجابة إلى

\* أكاديمي باحث أردني

فإن إعادة النظر في موضوع الجلوة يجب أن تُدرس جيداً، ويعاد مراجعة تبعاتها القاسية على الناس الذين لا ناقة لهم ولا جمل في الجريمة التي ارتكبها الجاني.

إن الجلوة بمفهومها التقليدي الدارج في مجتمعنا الأردني، تحمل في ثناياها عقوبات جماعية غير مقبولة عشائرياً وقانونياً وإنسانياً وأخلاقياً، وتخصيصاً لمن هم أقارب للجاني من الفروع أو من الدرجة الثانية. إن الوقائع والأمثلة التي يمكن أن نضربها في هذا المجال حول العقوبات الجماعية للناس أكثر من أن نحصيها في هذه المقالة. ويمكن لهؤلاء الناس أن يقدموا لنا شهادات حية مؤلمة وكرثية لهم ولعائلاتهم وأبنائهم، غير مقبولة إنسانياً أو أخلاقياً أو حتى عرفاً فقد عانى الكثيرون منهم الشتات والهجرة وخسروا الكثير من الأموال، والطمأنينة النفسية والعيشية، والاستقرار العملي.

إن المجتمع الأردني اليوم لم يعد هو المجتمع البسيط في شؤون حياته ومعاشه وظروفه، لقد أصبحت حياته أكثر تشابكاً وتعقيداً، في أعماله ووظائفه، وشؤونه اليومية، في عمله، وسكنه، ووظيفته، في مدارس أبنائه وجامعاتهم، وغير ذلك من الأمور.

إن الضرر الذي تحدثه الجلوة بمعناها التقليدي، كبير، وكبير جداً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأمور التي شرحناها في الفقرة السابقة، لم يعد بمقدور أي عائلة أو شخص أن يتحمل هذا الضرر من كافة النواحي، المادية وغير المادية، ففيه اضطراب لحياة الناس الذين وقعت عليهم عقوبة الجلوة، لمجرد كونهم أقرباء للشخص الجاني.

من هنا فإن الدعوة إلى إعادة تعريف الجلوة وحدودها ونطاقها والأفراد الذين تشملهم، مسألة

والعادات والتقاليد، والذي يستخدم كوسيلة ناجحة وربما أقدر من وسائل القوانين المدنية المركزية لحل النزاعات والخصومات بين الناس بشكل عام، وبالأخص في الأحوال المتعلقة بالجرائم المذكورة.

ومن المؤكد أن مثل هذا القضاء كان له أثره على الأفراد والمجتمع بسبب أن عقابه أشد، ويسهم في إزالة الأحقاد والضغائن بين الناس. مثلما أنه يوفر حاضنات حماية للأطراف إلى أن تسوى الأمور بصورة نهائية، بعد أن تهدأ الخواطر وتسكن النفوس وتطمئن وتضمن الحقوق، بواسطة كفلاء الدفاء والوفاء.

إن عرف الجلوة العشائرية، وجد لغرض وظيفة معينة، أساسها التخفيف من تداعيات الجرم المحتملة من قبيل الثأر والثأر المقابل، وكفاً للشروع اللاحقة على الجرم المرتكب، علماً أن هذا الثأر قد يطال أفراداً أو أشخاصاً ليسوا من الفروع من أهل الجاني وأقاربه من الدرجة الأولى، أولاده، أبيه، إخوانه، بل قد تشمل الفروع والبعيد.

ولا شك أن الأغراض أو الأهداف أو الغايات التي كانت تحققها الجلوة، كانت من شأنها حقن الدماء وإطفاء نار الانتقام والثأر؛ ففي ابتعاد أهل الجاني وأقاربه عن المكان وهجرتهم إلى مكان آخر، يكون التقليل من إمكان الثأر أو الانتقام، لكن الجلوة أيضاً تنطوي على معنى من معاني العقوبة لهؤلاء، مثلما أنها تمثل ردعاً للآخرين من الناس لا سيما أن التبعات الكبيرة على الجلوة، تكون قاسية ومعقدة، على حياتهم وأحوالهم وظروفهم. وبسبب من هذه التبعات الثقيلة للجلوة في هذه الأيام، والتي قد تشمل أفراداً أو عائلات بأكملها، وقد يكون الكثيرون من هؤلاء ليسوا من أقارب الأصول، أي من الفروع،





فالعادلة والحقوق، يجب أن تتحقق بالضرورة، ولكن هذا لا يعني أن تحقيق العدالة في هذه الحقوق، يتطلب إيقاع الضرر النفسي والمعنوي والمادي للأبرياء، ويجب ألا تنطوي على تشريدهم في الجغرافيا، ولا في اضطراب أحوالهم المعيشية والوظيفية، وتدمير مصادر رزقهم، واستقرارهم هم وعائلاتهم وأبنائهم، وربما خسارتهم لمستقبلهم. إن إعادة تحديد الجلوة العشائرية، تتعدى مسألة أن تتنادى بعض العشائر والقبائل إلى إصدار وثائق شرف بهذا الخصوص، بل تحتاج إلى ثقافة وطنية واجتماعية جديدة، وأيضاً ثقافة مدنية وقانونية. فإذا كنا نؤمن أن دولتنا الأردنية قد قطعت شوطاً في النظم والقوانين والتشريعات، فمن باب أولى أن نعزيز قيمة ووظيفة هذه القوانين في سلوكنا وأعرافنا وأفعالنا. لكن هذا ليس معناه تجاوز أو إلغاء القانون العشائري بهذا الخصوص، فالوظيفة التي تلعبها الأعراف والقوانين العشائرية لا يمكن تجاوزها، إذ هي تتضمن مزايا وفضائل كثيرة وناجعة في التصدي إلى المشكلات العشائرية. ودور القيم العشائرية غير منكور في حل ومعالجة المشكلات وتسويتها بصورة مثمرة وطيبة.

مُلحة وضرورية. ويبدو أن كثيراً من العشائر والقبائل في الأردن أخذت تستشعر ذلك. وشاهدنا مبادرات طيبة من هذه العشائر، في صورة وثائق شرف توقع لتنظيم العادات والأعراف الاجتماعية وبضمنها الجلوة العشائرية.

وهذه مبادرات يجب أن تلقى الترحيب من الجميع. وقد حددت مثل هذه الوثائق الفئات من الأفراد الذين يشملهم مفهوم الجلوة. بحيث تُختصر على أصول الجاني وأقاربه من الدرجة الأولى، أولاده، وأبيه، وإخوانه فقط. وأيضاً حرمة التعدي أو التطاول على أملاك ذوي الجاني أو أقاربه.

لا شك أن عُرف الجلوة بمعناه القديم الذي ينطوي على شكل من أشكال العقوبة الجماعية، لم يعد مقبولاً اليوم، بالنظر إلى الظروف والتبعات التي تترتب على هذا الشكل من الجلوة، فإذا استبعدنا البُعد القانوني والبُعد الديني اللذين لا يُجيزان هذا الأمر، فإن البُعد العشائري بقوانينه وأعرافه وتقاليدِهِ ينبغي أن لا يقبل هو بدوره مثل هذه الجلوة التي تمثل عقوبة جماعية غير عادلة كما شرحنا.